مجلة البحوث الاقتصادية والمالية
ISSN : 2352 - 9822
E-ISSN : 2588-1574
المجلد السابع/ العدد الأول
جوان 2020

OEB Univ. Publish. Co.

العلاقة بين الملاءة المالية والربحية في البنوك التجارية السعودية

The Relation between financial solvency and Profitability in the Saudi Commercial banks

أمجد إبراهيم آدم محمد
amged1075@yahoo.com
أستاذ مشارك، قسم إدارة الأعمال، كلية العلوم والدراسات الإنسانية بحريملاء، جامعة شقراء، المملكة العربية السعودية

تاريخ الاستلام: 2020/01/20 تاريخ قبول النشر: 2020/03/22 تاريخ النشر: 2020/06/30

الملخص:

هدف البحث إلى دراسة العلاقة بين الملاءة المالية والربحية في البنوك التجارية السعودية. وقد شملت عينة الدراسة ستة بنوك تجارية سعودية خلال الفترة (2010م – 2016م). وتم التركيز على عدد من النسب المالية. وتم استخدام مجموعة من مؤشرات التحليل الإحصائي لاختبار الفروض. وتم التوصل إلى مجموعة من النتائج وهي وجود علاقات ذات دلالات إحصائية بين متغيرات الملاءة ونسبة العائد على حقوق الملكية عدا متغير حقوق الملكية إلى الودائع وحقوق الملكية إلى الأصول، ووجود علاقة بين متغيرات الملاءة والعائد على الأصول عدا متغير حقوق الملكية إلى الودائع وحقوق الملكية إلى الأصول، ووجود علاقة بين متغيرات الملاءة ومعدل العائد على الودائع عدا متغير حقوق الملكية إلى الودائع وحقوق الملكية إلى الأصول، ووجود علاقة بين متغيرات الملاءة وربح السهم عدا متغير حقوق الملكية إلى الودائع وحقوق الملكية إلى الأصول. وأثبتت الدراسة أيضاً وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الملاءة ومتغيرات الربحية. وتم وضع عدد من التوصيات ذات العلاقة بنتائج البحث.

الكلمات المفتاحية: : الملاءة المالية، الربحية، البنوك التجارية، المملكة العربية السعودية.

تصنيف JEL : **G11, G21**.

المؤلف المرسل: أمجد إبراهيم آدم محمد، **الإيميل :** amged1075@yahoo.com

Abstract:

The aim of Research was to study the relationship between financial solvency and profitability in the Saudi commercial banks. The sample of the study included six Saudi commercial banks during the period 2010-2016. The focus was on a range of financial ratios. A series of statistics analysis indicators were used to test the hypothesis. A number of results were found: there are statistically significant relationship between solvency variables and return on equity except for equity to deposits and equity to assets, and between solvency variables and return on assets except equity to deposits and equity to assets, and between solvency variables and return on deposits except for equity to deposits and equity to assets, and solvency variables and earning per share except equity to deposits and equity to assets. The study also indicating a long term trade-off relation between solvency and profitability in general. A number of recommendations related to the research findings were made.

Keywords: financial solvency, profitability, commercial banks, Kingdom of Saudi Arabia.

Jel Classification: **G11, G21**.

I. الإطار المنهجي للدراسة

1. تمهيد:

تعمل البنوك التجارية في بيئة عالية المخاطر بسبب التطور الكبير في الجوانب التكنولوجية وتزايد حدة المنافسة العالمية بسبب الانفتاح الاقتصادي والتجاري، بالإضافة إلى اعتمادها بصورة كبيرة على أموال الغير (الديون) لتسيير نشاطها أكثر من اعتمادها على رؤوس أموالها بحسب طبيعة العمل المصرفي الذي يعتمد على الودائع في الأساس. وبعد حدوث انهيارات لبعض البنوك التجارية على مستوى العالم كان لابد من الاهتمام بتعزيز وتدعيم مراكزها المالية حيث بدأ الاهتمام بموضوع كفاية رأس المال أو ما يعرف بالملاءة المالية في القرن التاسع عشر في الولايات المتحدة الأمريكية، ثم تطور الاهتمام بملاءة البنوك التجارية في منتصف القرن العشرين بتأسيس لجنة بازل في عام 1974م التي قامت بإصدار مبادئ الرقابة المصرفية لتعزيز السلامة المالية للبنوك وزيادة ملاءتها المالية ولضمان الاستقرار المالي العالمي والحد من المخاطر المختلفة التي تواجه البنوك التجارية، حيث أصدرت هذه اللجنة عدة معايير رقابية بصورة متتابعة ركزت على تدعيم

كفاية رأس المال في البنوك التجارية والحد من المخاطر المختلفة التي تواجهها سواء كانت مخاطر ائتمانية أو تشغيلية أو تسويقية وغير ذلك من مخاطر.

2. مشكلة الدراسة:

تعتمد البنوك التجارية على كل من حقوق الملكية والديون (الخصوم) في تمويل هيكلها المالي ولكن بنسب متفاوتة، ويؤثر مدى الاعتماد على كل من هذين المصدرين على حجم المخاطر التي تواجه هذه البنوك وكذلك على مستوى ربحيتها، كما أن الأطراف المختلفة من أصحاب المصلحة والمخاطرة قد يختلفون فيما يتعلق بمقدار الاعتماد على كل مصدر من هذين المصدرين، فقد يرى المساهمون ضرورة تحقيق أقصى ربح ممكن من خلال الاعتماد على الديون في التمويل وتقليل الاعتماد على رأس المال فيما يسمى بالمتاجرة بالملكية حيث تزيد ربحية المساهمين في هذه الحالة نتيجة توزيع الأرباح المحققة على عدد قليل من الأسهم العادية، أما الإدارة فتقد ترى ضرورة زيادة قاعدة رأس المال لتتناسب مع قيمة الودائع والأصول ولتحقيق مزيد من الأمان والملاءة للبنك، بالإضافة إلى أن تحقيق مزيد من الأرباح من شأنه تدعيم حقوق الملكية من خلال عملية احتجاز الأرباح وذلك في حالة قدرة الإدارة على تحقيق أرباح جيدة من عملية استثمار أموالها سواء اعتمدت على رأس المال أو الديون في تمويل أصولها. لذلك فإن العلاقة التبادلية أو التوازنية بين الملاءة المالية والربحية تعتبر من القضايا المهمة والمعقدة التي تواجه البنوك التجارية والتي تتطلب مزيد من الدراسة والتحليل.

عليه يمكن صياغة مشكلة الدراسة في الأسئلة الآتية:

– ما هي العلاقة بين الملاءة المالية والربحية في البنوك التجارية السعودية؟

– هل توجد علاقة تبادلية أو توازنية طويلة الأجل بين الملاءة المالية والربحية في البنوك التجارية السعودية؟

3. أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية الدراسة في الآتي:

– أهمية توفر ملاءة مالية جيدة بالبنوك التجارية وذلك من خلال الاعتماد على معدلات جيدة من حقوق الملكية بما يساعد في تحقيق الاستقرار المالي بالنوك التجارية.

– أهمية التزام البنوك التجارية بالمعايير العالمية المتعلقة بكفاية رأس المال في ظل مقررات لجنة بازل.

– ضرورة إحداث توازن بين مدى الاعتماد على رأس المال مقابل الاعتماد على الديون في تمويل الهيكل المالي للبنوك التجارية.

– تأثير طبيعة مكونات الهيكل المالي على مستوى المخاطر التي تواجه البنوك التجارية وبالتالي التأثير المباشر في ربحية هذه البنوك.

– العلاقة المباشرة بين معدلات الملاءة المالية وبين معدلات الأرباح في البنوك التجارية حيث يعتبر تعظيم الربح هو الهدف الرئيس والذي يتأثر بطبيعة مكونات الهيكل المالي بين رأس المال من جهة والديون من جهة أخرى.

4. أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

– عرض إطار نظري لمفاهيم الملاءة المالية والربحية والعلاقة بينهما والتأثير المتبادل لكل منهما على الآخر.

– التعرف على مستويات رؤوس أموال البنوك السعودية خلال فترة الدراسة من خلال التركيز على مجموعة من المؤشرات، بالإضافة إلى التعرف على معدلات الربحية بالبنوك السعودية خلال فترة الدراسة بالتركيز على بعض مؤشرات الربحية.

– قياس أثر ومعنوية العلاقة بين نسب الملاءة المالية ونسب الربحية في البنوك السعودية.

– توفير معلومات واقعية يمكنها إفادة متخذي القرار على مستوى إدارات البنوك السعودية وغيرها فيما يتعلق بقياس العلاقة بين الملاءة المالية والربحية حتى تتمكن من إحداث التوازن المطلوب بينهما.

– توفير معلومات قد تفيد الباحثين والإداريين في هذا المجال، وقد تسد بعض الفراغ في الدراسات العربية خاصة في القطاع المصرفي السعودي في موضوع البحث وقد تضيف للمكتبة العربية.

5. فروض الدراسة:

تتمثل فروض الدراسة في الآتي:

– توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسب الملاءة المالية والعائد على حقوق الملكية (ROE) بالبنوك السعودية.

– توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسب الملاءة المالية والعائد على مجموع الأصول (ROA) بالبنوك السعودية.

– توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسب الملاءة المالية ومعدل العائد على الودائع (ROD) بالبنوك السعودية.

– توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسب الملاءة المالية ونسبة ربح السهم (EPS) بالبنوك السعودية.

– توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الملاءة المالية ومتغيرات الربحية بالبنوك التجارية السعودية.

6. منهج الدراسة ومصادر جمع البيانات والمعلومات:

تم الاعتماد على المنهج الوصفي من خلال استخدام منهج التحليل الإحصائي، وتم استخراج البيانات الثانوية المتعلقة بنسب الملاءة المالية والربحية للبنوك السعودية محل الدراسة بالاعتماد على التقارير المالية المنشورة للبنوك عبر المواقع الالكترونية لبنوك العينة عن طريق الانترنيت، بالإضافة لاستخدام برامج الحاسب الآلي لتحليل البيانات الإحصائية. وتم جمع البيانات والمعلومات الثانوية من الكتب والدوريات والبحوث والمقالات المنشورة وغيرها من مصادر. وتم التركيز على مجموعة من النسب المالية المستخدمة في قياس كل من الملاءة المالية والربحية على النحو التالي:

أولاً: مجموعة نسب الملاءة المالية: وتشمل حقوق الملكية إلى الأصول الخطرة (ERA)، حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول (ETA)، حقوق الملكية إلى إجمالي الودائع (ETD)، وحقوق الملكية إلى إجمالي الخصوم (ETL). وهي تمثل المتغيرات المستقلة في الدراسة.

ثانياً: مجموعة نسب الربحية: وتشمل معدل العائد على الأصول (ROA)، ومعدل العائد على حقوق الملكية(ROE) ، ومعدل العائد على الودائع (ROD)، وربح السهم (EPS). وهي تمثل المتغيرات التابعة في الدراسة.

7. حدود الدراسة:

– الحدود الزمانية: تغطي الدراسة الفترة من عام 2010م وحتى العام 2016م.

– الحدود المكانية: شملت الدراسة عينة من البنوك السعودية التي توفرت البيانات المطلوبة عنها خلال فترة الدراسة.

8. الدراسات السابقة:

- **دراسة (نصر، 1997):** هدفت الدراسة إلى التعرف على الآثار المتوقعة لتطبيق قرارات لجنة بازل على البنوك التجارية الأردنية من حيث الربحية باعتبار أن هذه المقررات تعتبر من أهم المحددات الخارجية لأنها أصبحت تمثل تحدياً لإدارة أي بنك قد يجعل هدف تعظيم ثروة الملاك أكثر صعوبة. شمل مجتمع الدراسة البنوك العاملة في الأردن وعددها ثمانية، وتمت دراسة البيانات المالية لهذه البنوك خلال الفترة (1991-1995م)، وتم وضع بيانات مالية تقديرية لهذه البنوك خلال السنوات الخمس التالية (1996-2000م)، توزيع الأصول الظاهرة في ميزانيات البنوك - الفعلية والتقديرية بموجب المجموعات المحددة للأوزان الترجيحية للمخاطر حسب مقررات لجنة بازل، واستخلاص المعلومات والنسب المالية لكل بنك من البنوك. بعد التحليل اتضح أن خمسة من أصل ثمانية بنوك لم تتأثر ربحيتها نتيجة تطبيق مقررات لجنة بازل.
- **دراسة (أبو فخرة، 1997):** تمثلت أهداف الدراسة في معرفة العلاقة بين الربحية ورأس المال في البنوك التجارية والمشتركة في جمهورية مصر العربية. وتمت الدراسة على عينة عشوائية تمثل 25% من البنوك خلال الفترة (1985-1995م) وتم التوصل إلى وجود علاقة موجبة ذات دلالة إحصائية بين الربحية ورأس المال في البنوك التجارية والمشتركة بشكل عام، وأظهرت النتائج أن هناك أثر جوهري لخمسة مكونات فقط للربحية على رأس المال الخاص بالعينة ككل، بينما اختلفت تلك المكونات من بنك لبنك، وتمثلت المكونات المؤثرة تأثيراً جوهرياً على رأس المال في تلك البنوك في درجة التركيز المصرفي، معدل تكاليف التشغيل لإجمالي الأصول، معدل الأصول الخطرة لإجمالي الأصول، معدل مصروفات الفوائد إلى حقوق الملكية، ومعدل تكاليف التشغيل إلى حقوق الملكية.
- **دراسة (الجعافرة، 2008):** هدفت الدراسة إلى لمعرفة الآثار المترتبة على تطبيق معيار كفاية رأس المال المعروف باسم بازل (II) على ربحية البنوك التجارية الأردنية. تم جمع البيانات المالية من التقارير المالية الصادرة عن البنوك، بالإضافة إلى بيانات هيئة الأوراق المالية وتم تحليلها إحصائياً باستخدام تحليل السلاسل الزمنية المقطعية. واعتبرت الملاءة المالية المتغير المستقل والربحية المتغير التابع.

وتم التوصل إلى أن تطبيق كفاية رأس المال (الملاءة المالية) يؤثر سلباً على ربحية البنوك التجارية نسبة لارتباطه بعوامل عديدة لرفع نسبته على حساب الربحية، كما أن البنوك التجارية الأردنية قد حققت نسب متفاوتة من الملاءة المالية والربحية خلال فترة الدراسة تعكس كفاءة ومواكبة القطاع المصرفي الأردني على مواكبة التطورات العالمية.

- **دراسة (Marinkovic, 2009):** طورت هذه الدراسة نموذج لتحليل كيفية تأثير الملاءة المالية على الربحية في البنوك في سراييفو. دلت النتيجة إلى التأثير المباشر لنسب الملاءة المالية على هامش الربح الصافي من الفوائد، والتأثير العكسي على نسب السيولة. ولدى هذا النموذج آثار متعددة على تصميم الضوابط المصرفية منها: يجب معالجة الربحية على أنها تمثل هامش ملاءة للبنك، وأن الربحية تعمل بشكل مستدام حتى مع المستوى المنخفض لحقوق الملكية، كما أن الإطار الرقابي يجب أن يكون قادراً على التعرف على أي مقاييس لمستوى الإيرادات واتجاهاتها واستقرارها وجودتها، وأخيراً يجب أن يكون معدل تكرار تجارب المراجعة على أعلى مستوى ممكن.
- **دراسة (سلمان، 2013):** هدفت الدراسة إلى تحديد العوامل الرئيسة المحددة لربحية المصارف التجارية من خلال استخدام النسيب المالية، وتم الاعتماد على التقارير السنوية والإحصاءات الرسمية الخاصة بالمصرف التجاري العراقي ومصرف الخليج التجاري موضوع البحث خلال الفترة (2006–2011م). تمثلت المتغيرات المستقلة في حجم حقوق الملكية، حجم البنك مقاساً بالأصول، حجم المديونية، والفائض النقدي، أما المتغير التابع فتمثل في الربحية. توصلت الدراسة إلى أن حقوق الملكية وحجم الأصول والمطلوبات أو المديونية تمثل المتغيرات التي تؤثر على الربحية.
- **دراسة (Prefontaine, 2013):** هدف هذه الورقة هو دراسة الآثار على الربحية والملاءة المالية لمقترح بازل (III) المتعلقة بمتطلبات رأس المال والسيولة في سياق البنوك العالمية. وتطوير فهم مرتبط بكيفية تأثير متطلبات بازل (III) المتعلقة برأس المال والسيولة على وظائف البنوك، وكيفية إثبات أن هذه المعرفة مفيدة للإجابة على الأسئلة المتعلقة بالسياسات مثل الاستقرار المالي في الاقتصاد. تم أخذ منظور طويل الأجل من أجل الربط بين متطلبات رأس المال والسيولة مع المخاطر

المنتظمة من خلال تقييم النظام المالي والنقدي العالمي. ومن خلال اهتمام خاص بالتفاعل بين سياسات الاقتصاد الكلي التي تحتوي على السياسة النقدية، سعر الصرف، ودمج السياسة التحوطية الكلية والجزئية مع الإصلاحات التنظيمية والرقابية الموضوعة حالياً بواسطة بازل (III). وبصورة أكثر تحديداً فإن الورقة موجهة نحو موضوعين مرتبطين الأول دراسة وتقديم عدة مؤشرات مالية أفصحت عنها البنوك المهمة عالمياً، والثاني اختبار كيف أن هذه المؤشرات نفسها مرتبطة بربحية وملاءة هذه البنوك.

- **دراسة (Batayneh, 2015):** الهدف الأساسي لهذه الدراسة هو اختبار أثر مخاطر الملاءة المالية على الربحية. استخدمت الدراسة النسب المالية. واستخدمت عينة من البنوك التجارية الأردنية والتي تحتوي على 30 بنك تجاري خلال الفترة (2000– 2013م) وتم الاعتماد على السلاسل الزمنية المقطعية لاختبار الفروض. وأشارت نتيجة الدراسة إلى أن هامش الربح الصافي من الفوائد هو أكثر تأثراً بمخاطر الملاءة المالية. أشار تحليل البيانات إلى وجود أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية في عدد من الفروع لإجمالي الأصول على هامش الربح الصافي من الفوائد، ووجود أثر سلبي ذو دلالة إحصائية لخسائر الديون المعدومة، ومخاطر السيولة، ونسبة الرافعة المالية، ومخاطر سعر الفائدة على هامش الربح الصافي من الفوائد. وأيضاً وجود أثر إيجابي لإجمالي الأصول وكفاية رأس المال لعدد من الفروع على العائد على حقوق الملكية، ووجود أثر سلبي لخسائر الديون المعدومة على العائد على حقوق الملكية. بينما اتضح وجود أثر إيجابي في عدد من الفروع لإجمالي الأصول وكفاية رأس المال على العائد على الأصول، ووجود أثر سلبي لكل من خسائر الديون المعدومة ومخاطر سعر الفائدة ونسبة الديون على العائد على الأصول.
- **دراسة (Tabash and Hassan, 2017):** هدف هذه الدراسة هو قياس وتقييم السيولة والربحية والملاءة المالية للبنوك الإسلامية والتجارية في دولة الامارات العربية المتحدة خلال الفترة (2011–2014م)، وتم استخدام السلاسل الزمنية المقطعية المتوازنة لتحليل البيانات. وأظهرت النتائج وجود اختلافات جوهرية بين البنوك الإسلامية والتجارية من ناحية السيولة، حيث تحتفظ البنوك الإسلامية بنسب

سيولة سليمة، في حين أن نسب الربحية وكفاية رأس المال جيدة في البنوك التجارية. وأظهرت النتائج أيضاً وجود اختلافات جوهرية في الربحية بين البنوك الإسلامية والتجارية الإماراتية، بالإضافة إلى عدم وجود اختلافات جوهرية في الملاءة المالية بين البنوك الإسلامية والتجارية في الامارات. وأشارت نتائج تحليل الانحدار المتدرج إلى أن السيولة هي عامل محدد للربحية في البنوك الإسلامية، في حين أن السيولة وكفاية رأس المال هما عاملان محددان للربحية في البنوك التجارية في دولة الامارات.

- **دراسة (الخزاعلة، 2018):** هدفت الدراسة إلى معرفة أثر السيولة والكفاية الإدارية والملاءة المالية على ربحية البنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي باستخدام أسلوب (Panel Data) ونموذج الأثر العشوائي (Random Effect) وتم تحليل البيانات السنوية الخاصة بالبنوك خلال الفترة (2010–2016م)، واعتبرت السيولة والكفاية الإدارية والملاءة المالية متغيرات مستقلة والربحية متغير تابع. وأظهرت الدراسة وجود أثر سلبي ومعنوي للسيولة على ربحية البنوك، ووجود أثر إيجابي ومعنوي للكفاية الإدارية على الربحية، وعدم وجود أثر معنوي للملاءة المالية على ربحية البنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية.
- **دراسة (Pakhchanyan et al, 2018):** الهدف من هذه الدراسة هو اختبار أثر الضوابط المحددة للبنك ومحددات الاقتصاد الكلي على الملاءة المالية، مخصصات المخاطر، والربحية في القطاع المصرفي الأرميني. وقد تمت ملاحظة وجود نمو غير عادي في القروض يترافق مع انخفاض نسب ضوابط رأس المال وزيادة مخصص خسائر القروض ومع انخفاض ربحية محفظة القروض. بالإضافة إلى ملاحظة وجود علاقة عكسية بين نمو الناتج المحلي الإجمالي والملاءة المالية للبنوك بالإضافة إلى الربحية. وبخصوص الضوابط تم التوصل إلى انخفاض نسب ضوابط رأس المال بالإضافة إلى انخفاض الربحية بعد تطبيق مقررات لجنة بازل (II).

- **التعليق على الدراسات السابقة:**

يتضح من الدراسات السابقة التي تم استعراضها أن معظم هذه الدراسات قد تناولت أثر الملاءة المالية على الربحية باعتبار مؤشرات الملاءة المالية كمتغيرات مستقلة ومؤشرات الربحية كمتغيرات تابعة ما عدا دراستان وهما دراسة (أبو فخرة، 1997) والتي تناولت دور الربحية في تدعيم قاعدة رأس المال، بمعنى أن الربحية تمثل المتغير المستقل وقاعدة رأس المال تمثل المتغير التابع، ودراسة **(Pakhchanyan et al, 2018)** والتي درست أثر الضوابط المحددة للبنك ومحددات الاقتصاد الكلي على الملاءة المالية وعلى مخصصات المخاطر والربحية، أي أن كل من الملاءة المالية والربحية تمثلان متغيرات تابعة. وما يميز هذه الدراسة على الدراسات السابقة أنها تناولت مجموعة من البنوك التجارية السعودية خلال الفترة من عام 2010م وحتى العام 2016م باستخدام بيانات ربع سنوية وليست سنوية، كذلك استخدام مجموعة من المؤشرات الإحصائية المختلفة عن المؤشرات المستخدمة بواسطة باقي الدراسات السابقة الأخرى مثل نماذج المربعات الصغرى واختبارات السكونية واختبار التكامل المشترك. أما فيما يتعلق بالنتائج فقد اتفقت نتائج هذه الدراسة مع نتائج معظم الدراسات السابقة فيما يتعلق بتباين وجود الأثر المعنوي لمؤشرات الملاءة المالية على مؤشرات الربحية بمعنى وجود هذا الأثر المعنوي لمؤشرات الملاءة المالية على الربحية أحياناً وعدم وجوده أحياناً أخرى.

II. الإطار النظري للدراسة

1. الملاءة المالية Solvency:

1.1. مفهوم الملاءة المالية Solvency Concept: تعني الملاءة Solvency في لغة العمل المصرفي المتانة، أي تعني قدرة البنك على سداد التزاماته المالية تجاه الغير في وقت استحقاقها، وتعتبر الودائع المصرفية أهم التزامات البنك، وقد حددت مقررات لجنة بازل الحد الأدنى المستهدف لنسبة ملاءة رأس المال بـ 8% وهي عبارة عن نسبة رأس المال إلى الأصول المرجحة بأوزان المخاطر (Risk Weighted Assets) (نصر، 1997، ص 8).

وتعبر الملاءة المالية عن قدرة وكفاءة البنك في قياس وتوجيه ومراقبة المخاطر التي يواجهها بهدف السيطرة عليها واتخاذ القرارات التي تدعم قدرته التنافسية وقدرته على الوفاء بالتزاماته وفق تواريخ استحقاقها المتفق عليها بين البنك وعملائه، وبذلك فإن البنوك

التجارية مطالبة بتوفير غطاء رأسمالي كافي لمواجهة المخاطر التي قد يتعرض لها، ووضع الاستراتيجية المناسبة للمحافظة على هذا الغطاء الرأسمالي (الجعافرة، 2008، ص–ص 9 – 10).

ويعرف البعض الملاءة المالية بأنها العلاقة بين مصادر رأسمال البنك والمخاطر التي قد تتعرض لها الأصول أو أي عمليات أو معاملات قد يقوم البنك بتنفيذها، وهي بذلك قد تعبر عن قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته ومواجهة أي مخاطر أو خسائر قد يتعرض لها (الخزاعلة، 2018، ص 17).

ويرتبط مفهوم الملاءة المالية بمفهوم كفاية رأس المال (Capital Adequacy) وهو مقدار رأس المال الذي يكون مناسباً للبنك بحيث يستطيع أداء وظائفه وأنشطته كافة دون أن يتعرض للمخاطر أو التصفية. وتعتبر كفاية رأس المال من أهم المقاييس التي يتم استخدامها للتعرف على ملاءة البنك المالية ومدى قدرته على تحمل المخاطر المحتملة أو مواجهة حالات الإعسار، فكلما ارتفعت الملاءة المالية للبنك كلما انخفض احتمال اعسار البنك (أحمد، 2013، ص 308). كما يقصد بكفاية رأس المال حجم أو مقدار رأس مال البنك الذي يكفي لامتصاص الخسائر التي قد تحدث نتيجة لعمليات منح الائتمان أو الاستثمار أو أي عمليات أخرى قد يقوم بها البنك في إطار توظيفه لأمواله، وبالتالي فإن رأس المال الكافي يعمل على توفير الطمأنينة للمودعين وللجهات الرقابية (الخزاعلة، 2018، ص 17).

2.1. مكونات رأس المال، ووظائفه:

1.2.1. مكونات رأس المال: يتكون رأس مال البنك التجاري من مجموعة من البنود أو العناصر وذلك على النحو التالي (بوعبدلي، 2015، ص–ص 155–156):

– **الأسهم العادية:** وهي مجموع أنصبة المساهمين، ويشترك أصحاب الأسهم العادية في أرباح البنك.

– **الاحتياطيات:** وهي عبارة عن المبالغ التي اقتطعها البنك خلال سنوات عمله وتراكمت في صورة احتياطيات لتشكل ضمان إضافي للمودعين والدائنين الآخرين ولمساعدته على ممارسته أعماله المصرفية. وتنقسم إلى الاحتياطي القانوني الذي يحدده البنك المركزي، والاحتياطي الخاص الذي يحتفظ به المصرف اختيارياً.

– **الأرباح المحتجزة:** وهي عبارة عن الأرباح الصافية المرحلة من سنوات ماضية والتي لم يتم توزيعها على الملاك أو المساهمين. وتعتبر الأرباح المحتجزة مصدراً رئيسياً للتمويل ولزيادة رأس المال في البنوك.

2.2.1. وظائف رأس المال: تتمثل وظائف رأس المال في البنوك التجارية في الآتي (حنفي وأبو قحف،2007، ص–ص 190–192):

– **التوظيف في بداية حياة البنك:** يستخدم البنك التجاري رأس المال لتمويل نشاطاته في بداية نشأته نسبة لصعوبة حصوله على الأموال من المصادر الأخرى بخلاف رأس المال.

– **تمويل المباني والتجهيزات الرأسمالية التي يستخدمها البنك:** حيث يتم تمويل هذه البنود عن طريق رأس المال المدفوع لأنها تمثل أصول ثابتة لا تتحول إلى نقدية إلا عند التصفية وبالتالي لا تمول عن طريق الودائع أو الأموال قصيرة الأجل.

– **الوظائف التشغيلية:** يجب أن يكون رأسمال البنك كافياً حتى يستطيع مزاولة نشاطه المصرفي، خاصة في بداية نشأته. وتوجد العديد من القوانين والإجراءات الرقابية التي توجب توفر حد أدنى من رأس المال كشرط أساسي للحصول على ترخيص بمزاولة العمل المصرفي.

– **وظيفة الضمان لكل من يمنح البنك ائتماناً:** حيث يعتبر تدعيم الموارد الذاتية للبنوك التجارية عن طريق تدعيم رأس المال مهم جداً لمواجهة تعرض التزامات البنك لبعض المخاطر كالديون المعدومة وغيرها.

– **حماية أموال المودعين:** نسبة لارتفاع قيمة ودائع البنوك التجارية وما تمثله من نسبة عالية من إجمالي أموالها لذلك فإن رفع معدلات رؤوس أموال هذه البنوك يعتبر مهم لحماية أموال المودعين من مخاطر الانخفاض في قيمتها ولضمان السداد لأموال المودعين.

3.1. مقاييس الملاءة المالية وكفاية رأس المال: من أهم المقاييس المستخدمة في قياس الملاءة المالية وكفاية رأس المال البنوك (أحمد، 2013، ص–ص 309–310):

– **نسبة رأس المال الممتلك إلى مجموع الودائع Equity Capital to Total Assets:** يهدف هذا المقياس إلى قياس المخاطر الناتجة عن زيادة مجموع الودائع عن نسبة معينة من رأس المال. وقد حددت البنوك نسبة 10% كحد أقصى لهذا المقياس، بمعنى كلما زادت قيمة الودائع عن عشرة أضعاف رأس المال كلما زادت مخاطر المودعين

لديه. ويعاب على هذا المعيار عدم أخذه في الاعتبار مجموع ونوعية الأصول التي يتم فيها توظيف الودائع. وتقاس بالمعادلة: رأس المال / الودائع × 100.

- **نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول Equity Capital to Total Assets** : يربط هذا المقياس بين رأس المال وإجمالي الأصول، فكلما زادت هذه النسبة زادت قدرة البنك على مواجهة الخسائر غير المتوقعة في قيمة الأصول. ويعاب عليه عدم تمييزه بين أنواع الأصول من حيث ارتفاع أو انخفاض مخاطرها. وتقاس بالمعادلة: رأس المال/ إجمالي الأصول × 100.

- **نسبة رأس المال (حقوق الملكية) إلى الأصول الخطرة Equity Capital to Risk Assets -:** تقيس هذه النسبة مدى إمكانية رأس المال الممتلك من تغطية الأصول ذات المخاطر المرتفعة مثل القروض والسلفيات، والأوراق التجارية المخصومة. وكلما ارتفعت هذه النسبة قلت المخاطر بمعنى زيادة قيمة رأس المال إلى قيمة الأصول الخطرة والعكس صحيح. وتقاس بالمعادلة: رأس المال (حقوق الملكية) / الأصول الخطرة × 100.

- **نسبة حقوق الملكية إلى القروض: Equity Capital to Loans:** تعتبر هذه النسبة مقياس لهامش الأمان في مواجهة مخاطر عدم القدرة على استرداد جزء من الأموال المستثمرة في القروض(هندي، 2002، ص–ص 421). وتقاس بالمعادلة: رأس المال (حقوق الملكية) / القروض × 100.

2. الربحية Profitability.

هناك فرق بين مفهومي الربح والربحية ويمكن تناول الفرق بينهما فيما يلي:

1.2. مفهوم الربح Profit Concept: يتمثل المفهوم المالي للربح في أنه الربح الذي لا يقل مستواه عن مستوى الربح الذي تحققه المؤسسات المماثلة والتي تتعرض لنفس مستوى المخاطر. ولتحقيق هذا الربح لابد للإدارة المالية من أن تتحصل على الأموال بأقل تكلفة ومخاطرة ممكنة وأن تستثمر هذه لأموال بطريقة تمكن من تحقيق أعلى عوائد ممكنة. وقد عرف الاقتصاديون الربح بأنه الزيادة الصافية في الثروة الحقيقية التي يمكن توزيعها على مالكي المشروع في نهاية الفترة المالية دون أن تؤثر على رأس المال المستثمر (أبو زعيتر، 2006، ص–ص 68–71). ويعرف الربح من ناحية اقتصادية كذلك على أنه مقدار التغير في قيمة صافي أصول الوحدة الاقتصادية خلال فترة زمنية معينة (الساعدي، 2015، ص 360). أما الربح في المفهوم المحاسبي فيعني الفرق بين

الإيرادات المحققة من قبل الوحدة الاقتصادية خلال فترة محددة والمصروفات التي تكبدتها هذه الوحدة خلال نفس الفترة وهو ما يعرف بمبدأ مقابلة المصروفات بالإيرادات. أما صافي الربح فيمكن أن نميز من خلاله بين صافي الربح الشامل وصافي الربح التشغيلي، فصافي الربح الشامل هو عبارة عن صافي الربح بعد الفوائد والضرائب، وهذا المدخل يعتبر كل عناصر الإيرادات والتكاليف عناصر ضرورية لتحديد صافي الربح سواء كانت تشغيلية أو غير تشغيلية وبذلك فإن صافي الربح الشامل يحسب بطرح التكاليف الكلية من الإيرادات الكلية. أما صافي الربح التشغيلي فهو الربح قبل طرح الفوائد والضرائب، فهو يعني الفرق بين إيرادات الوحدة الاقتصادية من أنشطتها الاعتيادية خلال فترة معينة والتكاليف التي أنفقت من أجل الحصول على هذه الإيرادات خلال الفترة نفسها. وبموجب هذا المدخل فإن الاعتبار يكون فقط للعناصر التشغيلية من عناصر الإيرادات والتكاليف والتي تقيس قدرة المنشأة على تحقيق الأرباح، ويعتبر هذا المدخل من أفضل المداخل التي تعبر عن كفاءة المنشأة في ممارسة نشاطها الأساسي وعن مدى تحقيقها للأرباح من النشاط العادي. وعليه فإن الربح في البنوك التجارية هو قدرة المصرف على تحقيق زيادة في قيمة الأصول المستثمرة أي الزيادة التي يحققها المساهمين (أبو زعيتر، 2006، ص-ص 68-71).

2.2. مفهوم الربحية Profitability Concept: تعرف الربحية على أنها العلاقة بين الأرباح التي تحققها المنشأة والاستثمارات التي ساهمت في تحقيق هذه الأرباح. وتعتبر الربحية هدفاً رئيساً للمنشأة ومقياساً للحكم على مدى كفاءتها. وتقاس الربحية إما من خلال العلاقة بين الأرباح والمبيعات، وإما من خلال العلاقة بين الأرباح والاستثمارات التي ساهمت في تحقيقها، علماً بأن المقصود بالاستثمارات قيمة الأصول أو حقوق الملكية. (أبو زعيتر، 2006، ص-ص 73-74). ويشير (سعيد، سعيد، 2016، ص 115) إلى أن الربحية (Profitability) تتألف من كلمتين الربح (Profit) وهو الدخل الكلي المتحقق من أنشطة الأعمال خلال فترة زمنية معينة، والكلمة الثانية هي القدرة (Ability) وتعني قوة البنك على تحقيق الأرباح من خلال قوة أداءه المالي والتشغيلي.

وتعمل البنوك التجارية على تحقيق الربحية من خلال قرارات الاستثمار وقرارات التمويل. فقرارات الاستثمار هي مجموعة القرارات المتعلقة بكيفية استخدام البنوك التجارية لمواردها المتاحة لاقتناء مختلف أنواع الأصول من خلال التوزيع الأمثل للموارد المتاحة

على الأصول المختلفة بطريقة تعمل على إحداث التوازن بين الاستثمار المناسب في كل بند من بنود الأصول دون زيادة تؤدي إلى تعطيل الموارد ودون نقص يؤدي إلى ضياع الفرص لتحقيق الفوائد دون التضحية بالربحية. أما قرارات التمويل فهي متعلقة بالمصادر التي سيتم الحصول منها على الأموال اللازمة للبنك التجاري لتمويل الاستمارات في الأصول من خلال ترتيب مصادر التمويل من ودائع وديون وأرباح محتجزة وحقوق ملكية بما يمكن البنك من تحقيق أكبر عائد ممكن. ومن المتوقع أن تتجه البنوك التي تتميز بارتفاع معدل ربحيتها وتتاح لها فرصة احتجاز الأرباح إلى الاعتماد بدرجة أقل على الأموال المقترضة وبدرجة أكبر على حقوق الملكية من خلال الأرباح المحتجزة. وبناء على ذلك فإن العلاقة بين الربحية ونسبة الديون من المتوقع أن تكون علاقة عكسية ولعل السبب في ذلك هو أن البنوك التي تتصف بانخفاض ربحيتها ولديها فرصاً استثمارية جيدة، ستلجأ إلى التمويل الخارجي من خلال الديون وتقلل من الاعتماد على حقوق الملكية، وهذا يؤدي إلى ارتفاع مستوى الديون عكس البنوك التي تتصف بارتفاع ربحيتها وتواجه فرصاً استثمارية جيدة وتستخدم أرباحها في تمويل استثماراتها فإن مستوى الديون لديها سوف ينخفض (المحجان، 2012، ص–ص 22–23). إن المقصود بالربح الصافي الفرق بين جملة الإيرادات وبين جملة المصروفات وهو الربح القابل للتوزيع بعد تجنيب مبلغ الضرائب المستحقة. وفيما يلي أهم بنود إيرادات ونفقات البنك (أرشيد، 2003، ص–ص 39 – 40):

- الفوائد الدائنة/ الأرباح من التسهيلات الائتمانية.
- العمولات الدائنة التي تتقاضاها البنوك نظير الخدمات المصرفية التي تقدمها لعملائها.
- أتعاب الخدمات الأخرى التي تقدمها المصارف غير المتعلقة بطبيعة العمل المصرفي مثل الاستشارات وإعداد دراسات الجدوى.
- الأرباح المحققة من شراء وبيع العملات الأجنبية (فروقات العملة).
- إيرادات أخرى وتشمل أي إيرادات تتحقق من عمليات ليست من ضمن النشاط التشغيلي للبنك مثل عوائد الاستثمار في الأوراق المالية، العوائد المتحققة من خصم الكمبيالات والشيكات، والأرباح الناتجة من بيع الأصول الرأسمالية.

أما بنود نفقات البنك فيتمثل أهمها في الآتي (أرشيد، 2003، ص–ص39–40):

- الفوائد المدينة/ الأرباح التي يقوم البنك بدفعها على ودائع عملائه.
- ما يدفعه البنك من عمولات للبنوك الأخرى مقابل ما تقدمه له من خدمات.
- المصاريف العمومية والإدارية.

3.2. مقاييس الربحية: تتمثل أهم نسب الربحية في الآتي (ويستون، برجام، 2006، ص-ص 213- 215):

- **نسبة الربح إلى المبيعات Profit Margin on Sales:** تقيس هذه النسبة الربح الصافي لكل وحدة نقدية من المبيعات أو الدخل. وتحسب بالمعادلة الآتية:

صافي الدخل بعد الضرائب ÷ صافي المبيعات

- **العائد على مجموع الأصول Return on Total Asset:** يقيس هذا العائد مدى استخدام مجموع الأصول ويعتمد على مقدار الأرباح التي تتحقق من هذه الأصول. ويعرف أيضاً بالعائد على الاستثمار Return on Investment ، ويحسب على النحو التالي:

صافي الدخل بعد الضرائب ÷ مجموع الأصول

- **العائد على حقوق الملكية Return on Net Worth:** يقيس العائد على الأموال المستثمرة من قبل المساهمين. ويحسب كما يلي:

صافي الدخل بعد الضرائب ÷ حقوق الملكية

- **ربح السهم Earnings Per Share:** وهو الربح الصافي لكل سهم السهم من الأسهم العادية. ويحسب على النحو التالي:

صافي الدخل بعد الضرائب ÷ عدد الأسهم العادية

ويضيف الدكتور منير إبراهيم هندي مجموعة من النسب المالية المستخدمة في قياس الربحية ومن أهم هذه النسب (هندي، 2002، ص-ص 411-415):

- **معدل العائد على الودائع Return on Deposits:** يقيس هذا المعدل مدى قدرة البنك على توليد الأرباح من الودائع التي نجح في الحصول عليها من المودعين. ويقاس على النحو التالي:

معدل العائد على الودائع = صافي الدخل بعد الضرائب ÷ الودائع

- **معدل العائد على الأموال المتاحة Return on Total Resources:** يقيس هذا المعدل نسبة صافي الأرباح المتحققة إلى إجمالي الموارد المتاحة متمثلة في الودائع وحقوق الملكية. ويقاس على النحو التالي:

معدل العائد على الموارد المتاحة = صافي الدخل بعد الضرائب ÷ حقوق الملكية + الودائع

3. العلاقة بين الملاءة المالية والربحية:

يعتبر مقدار ما يملكه أي بنك من رأس المال من أسباب أو مصادر الجدل في البنوك التجارية، فمقدار رأس المال مرتبط كذلك بالمخاطر الرئيسة التي قد تواجه البنك خاصة وأن هناك أطراف مختلفة ذات مصالح متباينة قد يصعب اتفاقها على أهداف ووظائف رأس المال وبالتالي مقداره المناسب. فيرى البنك المركزي أن وظيفة رأس المال الأساسية تتمثل في حماية البنك ضد مخاطر التشغيل وبالتالي حماية المودعين من فقدان أموالهم وحماية البنك من الفشل المالي والخروج من السوق، أما المساهمين فتتعارض وجهة نظرهم مع وجهة نظر البنوك المركزية والمودعين إذ يتمثل الهدف الخاص بهم في تحقيق عائد أكبر من رأس المال المستثمر بدون زيادة في رأس المال وبالاعتماد أكثر على أموال المودعين (المتاجرة بالملكية). أما إدارة البنك فترى ضرورة الاحتفاظ برأس مال كاف يتناسب مع حجم الودائع والأصول ومن ضمن أدوات تحقيق هذا الغرض عملية احتجاز الأرباح وتحقيق معدلات ربحية أعلى على الأصول، أي أن زيادة الأرباح تساهم في زيادة وتدعيم رأس المال في البنوك. ومن ضمن القواعد المصرفية المتعارف عليها فإن ارتفاع نسبة رأس المال إلى إجمالي الأصول ترتبط بانخفاض معدل العائد على الأصول (ROA) بمعنى أن العلاقة بين رأس المال والأرباح هي علاقة عكسية حيث يؤدي ارتفاع رأس المال إلى تخفيض المخاطر وبالتالي تخفيض العوائد المتوقعة، ومن جانب آخر فإن رأس المال المرتفع يؤدي إلى تخفيض الأرباح الصافية بعد الضرائب نتيجة لحرمان البنك من الوفورات الضريبية التي يمكن الحصول عليها نتيجة خصم مصروفات الفوائد (أبو فخرة، 1997، ص-ص 286-287).

إن معايير لجنة بصورة عامة وخاصة بازل (II) جاءت استجابة للواقع الذي فرضته التغيرات الهامة في الأسواق المالية والمصرفية العالمية، وكانت لمعايير بازل (II) عدة أهداف تتمثل في الآتي (بيطار والكواس، 2010، ص-ص 215-216):

– زيادة سلامة واستقرار النظام المصرفي العالمي من خلال الاعتماد على نماذج وأساليب أكثر تقدماً في قياس المخاطر.

– تدعيم التساوي والتوازن بين البنوك ذات النشاط الدولي.

– الربط بين كفاية رأس المال والمكونات الأساسية للمخاطر الائتمانية والمخاطر المصرفية بشكل عام.

– زيادة الشفافية بين البنوك التي تميل للمخاطرة وبين عملائها ونظرائها الذين يتعرضون للمخاطرة.

وبالتالي يرى الباحث أن معايير بازل ومن خلل الربط بين كفاية رأس المال وبين المخاطر قد أشارت بوضوح للعلاقة بين الملاءة المالية للبنوك وبين ربحيتها والتي ترتبط (أي الربحية) ارتباطا مباشرا بالمخاطر المختلفة مثل مخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر التشغيل ومخاطر تقلبات سعر الفائدة ...الخ.

وتجدر الإشارة إلى أن زيادة رأس المال بإصدار أسهم جديدة لا يعني زيادة القوة الإيرادية للبنك، حيث قد يترتب على ذلك تخفيض الربحية للأسباب التي ذكرت (فكرة المتاجرة بالربحية)، لذلك فإن الأرباح المحتجزة هي المصدر المفضل والأرخص لزيادة رأس المال، وفي كل الأحوال يفضل توظيف أي زيادة في رأس المال في مجالات تحقق معدلات عائد مناسبة تعادل تكلفة الفرصة البديلة (Opportunity Cost) أي استثمار رأس المال الإضافي بمعدل عائد يعادل على الأقل العائد الحالي للاستثمارات بهدف المحافظة على سعر السهم، أو تحقيق معدل العائد المطلوب (Required rate of return) والذي يناظر تكلفة حقوق الملكية (The Cost of equity Capital) (حنفي، 2002، ص 290).

III. الدراسة التطبيقية

– **مجتمع وعينة الدراسة:** أجريت الدراسة على البنوك العاملة في القطاع المصرفي بالمملكة العربية السعودية، وتم اختيار عينة مكونة من ستة بنوك لتوفر بياناتها المالية في مواقعها الالكترونية خلال الفترة (2010– 2016م) وهي بيانات ربع سنوية، والبنوك هي: بنك الإنماء، البنك الأهلي التجاري، البنك السعودي البريطاني (ساب)، بنك الجزيرة، بنك الرياض، والبنك السعودي الفرنسي.

– **الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة:**

- تم استخدام التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة بحساب كل من الوسط الحسابي والوسيط والانحراف المعياري ومستوى المعنوية للتأكد من مدى سلامة وتجانس البيانات وصلاحيتها للقياس.
- نماذج المربعات الصغرى لدراسة العلاقة بين المتغيرات ومعرفة أثر المتغيرات المستقلة على المتغيرات التابعة.
- اختبارات السكونية بتطبيق اختبار ديكي فولر المعدل (ADF) لمعرفة مدى سكون البيانات واستقرارها وقابليتها لإجراء أي اختبارات عليها.
- اختبار التكامل المشترك للتعرف على مدى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة بتطبيق اختبار (Johansen).

1. البيانات الوصفية:

الجدول 1: الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الملاءة المالية

	حقوق الملكية إلى إجمالي الخصوم ETL	حقوق الملكية إلى إجمالي الودائع ETD	حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول ETA	حقوق الملكية إلى الأصول الخطرة ERA
Mean	0.296935	0.290354	0.170212	1.4508
Median	0.227312	0.186556	0.140071	1.4308
Maximum	4.318465	5.220200	0.824642	4.0108
Minimum	0.149306	0.112321	0.090856	6180591
Std. Dev.	0.359243	0.494563	0.106600	0.99256185
Skewness	9.053863	7.155118	3.478841	0.980994
Kurtosis	96.97948	64.07770	16.61201	3.494017
Probability	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000
Sum	49.88503	48.77940	28.59560	2.4310
Sum Sq. Dev.	21.55228	40.84691	1.897732	1.6518
Observations	168	168	168	168

المصدر: جمع بواسطة الباحث من نتائج التحليل عن طريق برنامج Eviews 10.

استعرض الجدول رقم (1) أعلاه الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الملاءة المالية، يلاحظ أن الوسط الحسابي (Mean) لمتغير حقوق الملكية إلى إجمالي القروض (ETL) بلغ (0.296935) ولمتغير حقوق الملكية إلى إجمالي الودائع (ETD) حيث بلغ المتوسط (0.290354) ولمتغير حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول (ETA) بلغ

(0.170212) ولمتغير حقوق الملكية إلى الأصول الخطرة (ERA) بلغ (1.4508). وبصفة عامة يتضح اعتماد بنوك العينة على الخصوم بدرجة كبيرة.

وتم استعراض الانحراف المعياري (Std. Dev.) لمتغيرات الملاءة المالية، حيث يلاحظ أن الانحراف المعياري لحقوق الملكية إلى إجمالي القروض (ETL) بلغ (0.359243) ولمتغير حقوق الملكية إلى إجمالي الودائع (ETD) بلغ (0.494563) ولمتغير حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول (ETA) بلغ (0.106600) ولمتغير حقوق الملكية إلى الأصول الخطرة (ERA) بلغ (0.99256185). وهي تشير إلى درجات انحرافات معيارية معقولة.

ومن خلال النظر للقيمة الاحتمالية (Probability) لجميع المتغيرات الخاصة بالملاءة المالية يتضح أن جميعها معنوية (0.000000) مما يدل على أن جميع الاختبارات الوصفية الخاصة بالمتغيرات تمثل البيانات تمثيلاً حقيقياً ولا توجد بينها قيم شاذه.

الجدول 2: الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الربحية

	معدل العائد على الودائعROD	العائد على مجموع الأصولROA	العائد على حقوق الملكيةROE	ربح السهم EPS
Mean	0.012630	0.009357	0.065641	2.208635
Median	0.008137	0.006160	0.049502	1.010000
Maximum	0.029951	0.023065	0.187816	76.00000
Minimum	0.000515	0.000132	0.000212	0.002000
Std. Dev.	0.008191	0.006215	0.046457	7.699489
Skewness	0.582821	0.632245	0.833544	8.750714
Kurtosis	1.976266	2.113709	2.824241	79.68790
Probability	0.000231	0.000250	0.000057	0.000000
Sum	2.109253	1.562676	10.96209	368.8420
Sum Sq. Dev.	0.011137	0.006411	0.358268	9840.835
Observations	167	167	167	167

المصدر: جمع بواسطة الباحث من نتائج التحليل عن طريق برنامج Eviews 10.

تم استعراض الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الربحية في الجدول رقم (2) أعلاه، حيث يتضح أن الوسط الحسابي (Mean) لمتغير معدل العائد على الودائع (ROD) بلغ (0.012630) ولمتغير العائد على مجموع الأصول (ROA) حيث بلغ المتوسط

(0.009357) ولمتغير العائد على حقوق الملكية (ROE) بلغ (0.065641) ولمتغير ربح السهم (EPS) بلغ (2.208635). وتعكس الأوساط الحسابية انخفاض نسبي في ربحية بنوك العينة.

كما تم عرض الانحرافات المعيارية لمتغيرات الربحية، حيث بلغ الانحراف المعياري (Std. Dev.) لمتغير معدل العائد على الودائع (ROD) بلغ (0.008191) ولمتغير العائد على مجموع الأصول (ROA) حيث بلغ (0.006215) ولمتغير العائد على حقوق الملكية (ROE) بلغ (0.046457) ولمتغير ربح السهم (EPS) بلغ (7.699489). وهي تشير إلى درجات انحرافات معيارية معقولة ما عدا الانحراف المعياري لمتغير ربح السهم الذي يعكس الانحراف الكبير للقيم عن وسطها الحسابي.

ومن خلال النظر للقيمة الاحتمالية (Probability) لجميع المتغيرات الخاصة الربحية نلاحظ أن جميعها معنوية مما يدل على أن جميع الاختبارات الوصفية الخاصة بالمتغيرات تمثل البيانات تمثيلاً حقيقياً ولا توجد بينها قيم شاذه.

2. نموذج المربعات الصغرى:

الجدول 3: أثر متغيرات الملاءة المالية على الربحية

	Dependent Variables							
	LOG(ROA)	Prob	LOG(ROE)	Prob	LOG(ROD)	Prob	LOG(EPS)	Prob
C	-15.07869***	0.0000	-15.07869***	0.0000	-15.07869***	0.0000	-17.36407***	0.0000
LOG(ERA)	0.578622***	0.0000	0.578622***	0.0000	0.578622***	0.0000	0.780778***	0.0000
LOG(ETA)	1.351319*	0.0753	0.351319	0.6423	0.351319	0.6423	−0.897819	0.3317
LOG(ETD)	0.175748	0.8051	0.175748	0.8051	1.175748	0.1002	1.120757	0.1998
LOG(ETL)	-1.615055***	0.0010	-1.615055***	0.0010	-1.615055***	0.0010	-2.080665***	0.0006

المصدر: جمع بواسطة الباحث من نتائج التحليل عن طريق برنامج Eviews 10.

(***)، (**) (*) تشير إلى درجة معنوية عند مستوى ثقة 0.01، 0.05، و0.1 على التوالي.

يبين الجدول رقم (3) أربعة نماذج للانحدار تبين العلاقة بين الملاءة المالية والربحية:

يبين النموذج الأول العلاقة بين لوغاريثم متغيرات الملاءة المالية المختلفة ولوغاريثم نسبة العائد على مجموع الأصول (ROA) حيث يتبين معنوية النموذج ككل عند مستوى معنوية 0.0000 ومعنوية جميع متغيرات الملاءة المالية عدا لوغاريثم نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول (ETA) ولوغاريثم حقوق الملكية إلى إجمالي الودائع (ETD) ونلاحظ عدم وجود الأثر بالنظر لقيمة (Prob) الخاصة بالمتغير حيث نجدها تساوي (0.0753) للوغاريثم نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول وبلغت (0.8051) للوغاريثم حقوق الملكية إلى إجمالي الودائع بالتالي فهي أكبر من كل مستويات الدلالة أعلاه 0.01، 0.05، و0.1 أما باقي المتغيرات فهي أقل من هذه القيم. ويبين معامل التحديد قوة العلاقة بين لوغاريثم متغيرات الملاءة المالية المختلفة إلى لوغاريثم معدل العائد على مجموع الأصول والتي تساوي (R – squared =0.34) أي أن متغيرات الملاءة المالية تفسر 34% من التغير في معدل العائد على مجموع الأصول (ROA).

يبين النموذج الثاني العلاقة بين لوغاريثم متغيرات الملاءة المالية المختلفة ولوغاريثم معدل العائد على حقوق الملكية (ROE) حيث يتبين معنوية النموذج ككل عند مستوى معنوية 0.0000 ومعنوية جميع متغيرات الملاءة المالية عدا لوغاريثم حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول (ETA) ولوغاريثم حقوق الملكية إلى إجمالي الودائع (ETD) حيث يتضح عدم وجود الأثر بالنظر لقيمة (Prob) الخاصة بالمتغير حيث نجدها تساوي (0.6423) للوغاريثم نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول (ETA) و(0.8051) للوغاريثم حقوق الملكية إلى إجمالي الودائع (ETD) بالتالي فهي أكبر من كل مستويات الدلالة أعلاه 0.01، 0.05، و0.1 أما باقي المتغيرات فهي أقل من هذه القيم. ويبين معامل التحديد قوة العلاقة بين لوغاريثم متغيرات الملاءة المالية المختلفة ولوغاريثم نسبة العائد على مجموع الأصول (R – squared = 0.56) أي أن متغيرات الملاءة المالية تفسر 56% من التغير في معدل العائد على حقوق الملكية (ROE).

يبين النموذج الثالث العلاقة بين لوغاريثم متغيرات الملاءة المالية المختلفة ولوغاريثم معدل العائد على الودائع (ROD) حيث يتبين معنوية النموذج ككل عند مستوى معنوية 0.0000 ومعنوية جميع متغيرات الملاءة المالية عدا لوغاريثم نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول (ETA) والذي بلغت قيمته المعنوية (Prob) (0.6423) ولوغاريثم حقوق الملكية إلى إجمالي الودائع (ETD) حيث بلغت قيمته المعنوية (0.1002)

وبالتالي فها أكبر من كل مستويات الدلالة أعلاه 0.01، 0.05، و0.1 أما باقي المتغيرات جميعها أقل من هذه القيم. ويبين معامل التحديد قوة العلاقة بين لوغاريثم متغيرات الملاءة المالية المختلفة ولوغاريثم نسبة العائد على مجموع الأصول (R – squared = 0.25) أي أن متغيرات الملاءة المالية تفسر 25% من التغير في معدل العائد على الودائع (ROD).

يبين النموذج الرابع العلاقة بين لوغاريثم متغيرات الملاءة المالية المختلفة ولوغاريثم نسبة ربح السهم (EPS) حيث يتبين معنوية النموذج ككل عند مستوى معنوية 0.0000 ومعنوية جميع متغيرات الملاءة المالية عدا لوغاريثم نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول (ETA) ولوغاريثم حقوق الملكية إلى إجمالي الودائع (ETD) ويلاحظ عدم وجود الأثر بالنظر لقيمة (Prob) الخاصة بكل متغير حيث بلغت القيمة المعنوية للوغاريثم نسبة حقوق الملكية الى اجمالي الأصول (ETA) (0.3317) كما بلغت (0.1998) للوغاريثم حقوق الملكية إلى إجمالي الودائع (ETD) بالتالي فهاتين القيمتين أكبر من كل مستويات الدلالة أعلاه 0.01، 0.05، و0.1 أما باقي المتغيرات جميعها أقل من هذه القيم. ويبين معامل التحديد قوة العلاقة بين لوغاريثم متغيرات الملاءة المالية المختلفة ولوغاريثم ربح السهم (R – squared = 0.59) أي أن متغيرات الملاءة المالية تفسر 59% من التغير في نسبة ربح السهم (EPS).

ويرى الباحث من خلال التحليل أعلاه أن غالبية متغيرات الملاءة المالية تؤثر في متغيرات الربحية وبعبارة أخرى فإن مؤشرات الربحية تتأثر بالتغير في مؤشرات الملاءة المالية وبالتالي ينبغي على القائمين على إدارات البنوك وضع هذه النتائج التي أثبتتها هذه الدراسة في الاعتبار عند اتخاذ القرارات المختلفة وذلك بعدم التركيز على نوع معين من مصادر التمويل (سواء حقوق ملكية أو ديون) دون وضع الآليات والسياسات التي تمكن من الاستفادة القصوى من هذا المصدر حتى لا تتأثر الربحية سلباً.

3. اختبارات السكونية:

للتأكد من استقرار المتغيرات وسكونيتها ولتحديد رتبة تكامل كل متغير على حدة تم إجراء اختبار جذر الوحدة Unit Root Test وعلى الرغم من تعدد طرق إجراء اختبار جذر الوحدة إلا أن الدراسة استعانت باختبار ديكي فولر المعدل (1979)

Augmented Dickey-Fuller. اختبار ADF قائم على فرضية أن السلسلة الزمنية تتولد بواسطة عملية الانحدار الذاتي (AR).

الجدول رقم (4) أدناه يظهر نتائج اختبار ADF والتي بينت أن جميع المتغيرات وهي حقوق الملكية إلى الأصول الخطرة ERA، حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول ETA، حقوق الملكية إلى إجمالي الودائع ETD، وحقوق الملكية إلى إجمالي الخصوم ETL، العائد على إجمالي الأصول ROA، العائد على إجمالي الودائع RTD، العائد على حقوق الملكية ROE، وربح السهم EPS. جميعها ساكنة في الفرق الأول بمعنوية 5% أي أن كل المتغيرات متكاملة من الرتبة I(1).

الجدول 4: نتائج اختبار ADF

Variable	Level		First Difference	
	ADF Statistics	Result	ADF Statistics	Result
ETA	-12.28809	Stationary	-12.32552	Stationary
ETD	-25.08592	Stationary	-47.57129	Stationary
ETL	-42.49361	Stationary	-85.14029	Stationary
ERA	-	-	-12.32552	Stationary
ROA	-	-	-8.855156	Stationary
ROE	-3.797407	Stationary	-6.922439	Stationary
ROD	-	-	-8.804838	Stationary
EPS	-	-	-13.75963	Stationary

المصدر: جمع بواسطة الباحث من نتائج التحليل عن طريق برنامج Eviews 10.

يبين الجدول رقم (4) أن جميع متغيرات الملاءة المالية وهي حقوق الملكية إلى الأصول الخطرة ERA، حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول ETA، حقوق الملكية إلى إجمالي الودائع ETD، وحقوق الملكية إلى إجمالي الخصوم ETL، وجميع قيم الربحية وهي العائد على إجمالي الأصول ROA، العائد على إجمالي الودائع RTD، العائد على حقوق الملكية ROE، وربح السهم EPS. ساكنة في الفرق الأول مما يسمح بإجراء التكامل المشترك بينها لرؤية ما إذا كانت توجد بينها علاقة توازنية طويلة الأجل. ويلاحظ أن بعضها ساكن في المستوى سواء لمتغيرات الملاءة المالية أو الربحية ولكن نجد أن جميعها ساكنه في الفرق الأول لذلك يعتمد السكون في الفرق الأول وليس في المستوى.

4. اختبار التكامل المشترك:

كما تبين من اختبار ADF لجذر الوحدة أن نسبة حقوق الملكية إلى الأصول الخطرة ERA، ونسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول ETA، ونسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الودائع ETD، و نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الخصوم ETL، العائد من إجمالي الأصول ROA، العائد على إجمالي الودائع RTD، العائد على حقوق الملكية ROE، وربح السهم EPS ساكنة في الفرق الأول وكل متغير منها متكامل من الدرجة صفر I(0). ينبني مفهوم التباين المشترك على أنه إذا كانت متغيرات النموذج ساكنة في المستوى وإذا أمكن توليد مزيج من هذه المتغيرات يتسم بالسكون أيضاً، أي يكون متكاملاً من الدرجة صفر I(0)، فإن المتغيرات جميعها تصبح آنياً من نفس الرتبة، ويمكن حينئذ تطبيق طريقة (Johansen 1995) للتكامل المشترك لمعرفة عدد المتجهات ذات التكامل المشترك كما هو موضح في المعادلة التالية:

$$\Delta X_t = \sum_{i=1}^{p=1} \Gamma_i \Delta X_{t-i} + \Pi X_{t-1} + \varepsilon_t$$

حيث X_t هي متجهات كل من ERA، ETA، ETD، ETL، ROA، RTD، ROE، و EPS على التوالي، Δ هو رمز الفرق، ε_t هو متجه البواقي. نموذج متجه تصحيح الخطأ VECM يزودنا بالتكيف قصير وطويل الأجل وفقاً للتغيرات في X_t عبر المعالم المقدرة Γ وΠ على التوالي. هنا ΠX_t هو حد تصحيح الخطأ، ويمكن تحليل Π إلى متجهين هما β وα، بحيث أن $\Pi = \beta\alpha$، β هو متجه معلمات التكامل المشترك وα هو متجه مقدرات تصحيح الخطأ الذي يقيس سرعة الاقتراب من حالة الاستقرار طويل الأجل. عند إجراء اختبار Johansen كما يظهر في الجدول رقم (5) يتضح أن متغيرات الملاءة المالية ومتغيرات الربحية يجمع بينها تكامل مشترك مما يعني أنها تتشارك نزعة عشوائية جماعية وأنها تنمو بنسب مشتركة، بعبارة أخرى أنها تتحرك معاً، وأن بينها علاقة طويلة الأجل.

الجدول5: نتائج اختبار Johansen

Variables		No. of co – integration equations	
		Trace	Max – eigenvalue
Model No. 1	ETA	5	5
	ROA		
	ROE		
	ROD		
	EPS		
Model No. 2	ETD	5	5
	ROA		
	ROE		
	ROD		
	EPS		
Model No. 3	ETL	5	5
	ROA		
	ROE		
	ROD		
	EPS		
Model No. 4	ERA	5	1
	ROA		
	ROE		
	ROD		
	EPS		

المصدر: جمع بواسطة الباحث من نتائج التحليل عن طريق برنامج Eviews 10.

يبين الجدول رقم (5) أن هناك معادلة واحدة للتكامل المشترك على الأقل في كل النماذج الأربعة مما يدلل على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الملاءة المالية ومتغيرات الربحية.

IV. النتائج والتوصيات

1. النتائج:

تمثلت أهم نتائج الدراسة في الآتي:

– توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين متغيرات الملاءة المالية بالبنوك السعودية ونسبة العائد على حقوق الملكية (ROE) عدا متغير حقوق الملكية إلى إجمالي الودائع (ETD) وحقوق الملكية إلى إجمالي الأصول (ETA).

– توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين متغيرات الملاءة المالية بالبنوك السعودية ونسبة العائد على مجموع الأصول (ROA) عدا متغير حقوق الملكية إلى إجمالي الودائع (ETD) وحقوق الملكية إلى إجمالي الأصول (ETA).

– توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين متغيرات الملاءة المالية بالبنوك السعودية ومعدل العائد على الودائع (ROD) عدا متغير حقوق الملكية إلى إجمالي الودائع (ETD) وحقوق الملكية إلى إجمالي الأصول (ETA).

– توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين متغيرات الملاءة المالية بالبنوك السعودية ونسبة ربح السهم (EPS) عدا متغير حقوق الملكية إلى إجمالي الودائع (ETD) وحقوق الملكية إلى إجمالي الأصول (ETA).

– من خلال اختبار السكونية تم التوصل إلى أن جميع متغيرات الدراسة سواء لمتغيرات الملاءة المالية أو الربحية ساكنة في الفرق الأول مما سمح بإجراء اختبار التكامل المشترك للمتغيرات.

– أثبتت الدراسة أن هناك معادلة واحدة للتكامل المشترك على الأقل في كل النماذج الأربعة مما يدلل على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الملاءة المالية ومتغيرات الربحية.

2. التوصيات:

بناء على النتائج التي تم التوصل إليها يوصي الباحث بالآتي:

– رفع رؤوس أموال البنوك التجارية حتى تستطيع المنافسة داخلياً وخارجياً وبما يحقق لها الاستقرار وزيادة قدرتها على تقديم التمويل وفق تعليمات لجنة بازل.

– تحديث نظم ضبط وإدارة المخاطر المختلفة بالبنوك التجارية لتبقى ضمن الحدود المقررة حتى تتلافى تناقص الأرباح وتآكل قيمة الأصول من جراء هذه المخاطر.

– الاحتفاظ بنسبة كفاية رأس المال حسب التعليمات الصادرة من السلطات الرقابية في المملكة العربية السعودية (مؤسسة النقد العربي السعودي) ومراجعة ومتابعة هذه النسب باستمرار.

– تنويع المحافظ الاستثمارية والائتمانية بالبنوك وإيجاد فرص استثمارية جديدة تمكن من تحقيق عوائد تتناسب مع مستويات المخاطر المتوقعة.

– عدم التركيز على نوع معين من مصادر التمويل (سواء حقوق ملكية أو ديون) دون وضع الآليات والسياسات التي تمكن من الاستفادة القصوى من هذا المصدر حتى لا يكون هناك تأثير سلبي على ربحية البنك.

٧. المراجع:

1. أحمد، نضال رؤوف. (2013). دراسة تحليلية لمخاطر السيولة باستخدام كشف التدفق النقدي مع بيان أثرها على كفاية رأس المال في القطاع المصرفي: دراسة تطبيقية في مصرف الرافدين، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 36. ص ص 300 – 335.
2. أرشيد، عبد المعطي رضا. (2003). العلاقة بين نسب الربحية ونسب كل من السيولة والضمان والتوظيف في الجهاز المصرفي الأردني، مجلة النهضة، جمهورية مصر العربية، المجلد 4، العدد 15، ص ص 31 – 54.
3. بيطار، منى، والكواس فارس طه. (2010). كفاية رأس المال في المصرف التجاري السوري، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، سوريا، المجلد 32، العدد 1، ص ص 213–229.
4. الجعافرة، عماد عادل عبد الله. (2008). الملاءة المالية وتأثرها بربحية البنوك التجارية، رسالة ماجستير غير منشورة، عمادة الدراسات العليا، جامعة مؤتة، الأردن.
5. حنفي، عبد الغفار. (2002). إدارة المصارف، الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة للنشر.
6. حنفي، عبد الغفار، أبو قحف، عبد السلام. (2007). تنظيم وإدارة البنوك، الإسكندرية، المكتب العربي الحديث.
7. الخزاعلة، محمد حمدان علي. (2018). أثر السيولة والكفاءة الإدارية والملاءة المالية على ربحية البنوك الأردنية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة آل البيت، الأردن.
8. أبو زعيتر، باسل جبر حسن. (2006). العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية العاملة في فلسطين 1997 – 2004، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية بغزة.

9. الساعدي، علاء عبد الحسين صالح. (2015). ربحية المصارف والعوامل المؤثرة فيها: دراسة تطبيقية على المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، المجلة العربية للإدارة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جمهورية مصر العربية، المجلد 35، العدد 1، ص ص 359 – 374.
10. سعيد، بلال نوري، وسعيد، عبد السلام لفتة. (2016). تقييم السيولة في المصارف التجارية وتأثرها على الربحية، دراسة مقارنة بين مصرفي BANK of AMERICA – CHASE MORGAN JP الأمريكيين، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، العراق، العدد 37، ص ص 109 – 125.
11. سلمان، عماد عبد الستار. (2013). استخدام النسب المالية في تحديد العوامل المؤثرة في ربحية المصارف التجارية، مجلة العلوم الاقتصادية، العراق، المجلد 8، العدد 32، ص ص 111–134.
12. بو عبدلي أحلام. (2015). سياسات إدارة البنوك التجارية ومؤشراتها، عمان، دار الجنان للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى.
13. أبو فخرة، نادية. (1997). دراسة العلاقة بين الربحية ورأس المال في البنوك التجارية المصرية: دراسة تجريبية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، جامعة عين شمس، كلية التجارة، العدد 2، ص ص 283–340.
14. المحجان، فهد محمد سعد. (2012). تحليل العلاقة بين خصوصية السيولة والربحية والمديونية السابقة وبين المزيج التمويلي في الشركات الصناعية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم المحاسبة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط.
15. نصر، خليل أنيس خليل. (1997). قرارات لجنة بال حول ملاءمة رأس المال (الملاءة المالية) وأثرها المتوقع على ربحية البنوك التجارية الأردنية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، الأردن.
16. هندي، منير إبراهيم. (2002). إدارة البنوك التجارية: مدخل اتخاذ القرارات، (ط. 3). الإسكندرية، المكتب العربي الحديث.

17. ويستون، فرد وبرجام، يوجين. (2006). التمويل الإداري، الجزء الأول، ترجمة داغستاني، عدنان والنعماني، عبد الفتاح السيد. الرياض، دار المريخ للنشر.

18. Batayneh, Mohammed, A, (2015). Determinants of Solvency Riskin the Jordanian Banks and its Impact on Profitability, Master Thesis, the University of Yarmok, Faculty of Economics and Managerial Sciences.
19. Marinkovic, Srdan, (2009). The Interaction of Profitability with Solvency: A Simple Model of a Bank, Journal of Economics and Business, South East European, University of Sarajevo, Vol. 4, No. 2, pp. 81 – 88.
20. Pakhchanyan, Suren, Prokop, Jorg, and Sahakyan, (2018). Drivers of Bank Solvency, Risk Provisioning and Profitability in the Armenian Banking System, Journal of Emerging Market Finance, Vol. 17, No. 3, pp. 307 – 332.
21. Prefontaine, Jacques (2013). Implications of Basel III for Capital, Liquidity, Profitability, and Solvency of Global Systematically Important Banks, the Journal of Applied Business Research, Vol. 29, No. 1, pp. 157 – 166.
22. Tabash, Mosab, I, and Hassan, Hassan, I, (2017). Liquidity, Profitability and Solvency of UAE Banks, A Comparative Study of Commercial and Islamic Banks, Academy of Accounting and Financial Studies Journal, Vol. 21, No. 2, pp. 1 – 15.